بتاريخ: 25 مارس **2020** العدد: **3**

رأي في أزمة

قطاع السياحة في مصر

مقدمة عامة

بينما يشترك العالم أجمع في الخطوط العريضة للتداعيات الاقتصادية والاجتماعية لفيروس الكورونا (COVID-19) غير المسبوقة في تاريخه الحديث، تبقى خصوصية تأثر كل دولة مرتبطة بطبيعة المنظومة الاقتصادية بها، ومدى قدرتها على تحمل هذه التداعيات وسرعة التعافي منها.

في ضوء هذه الخصوصية في التأثر وضرورة دراسته قطاعيا لمواجهته بشكل صحيح على مستوى الدول، يقوم المركز المصري للدراسات الاقتصادية (ECES)، في مبادرة منه، بإصدار مجموعة تقارير "رأي في أزمة"، والتي تهدف إلى تحليل تداعيات الأزمة على مصر بالنسبة لعدد من القطاعات الإنتاجية والخدمية الحيوية وعلى أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتأتي هذه المبادرة من منطلق الإيمان بأن المرحلة الحرجة الحالية تتطلب توجيه جهود الدولة لتحقيق هدفين رئيسيين وهما: توفير الحياة الكريمة للمواطن المصري خلال الأزمة وفي مرحلة التعافي، والحفاظ على الاستثمارات القائمة بالفعل خاصة المحلية ومساعدتها على تجاوز الأزمة والاستعداد للانطلاق السريع مع التراجع التدريجي لحدة الأزمة وتعافي الاقتصاد العالمي تدريجيا.

وتقوم منهجية التقارير على تحليل صدمات العرض والطلب المرتبطة بدورة الأزمة (crisis cycle) في مراحلها المختلفة. ونظرا لعدم وجود بيانات تفصيلية عن درجة تأثر كل قطاع، يقوم التحليل القطاعي للمركز على افتراضات منطقية ترتبط بطبيعة القطاع ودرجة تأثره بأزمات عنيفة سابقة - أقل حدة من الأزمة الحالية بالتأكيد، ومختلفة في طبيعتها - ولكنها تمثل نقطة بداية للاجتهاد العلمي المطلوب في هذه المرحلة وعلى وجه السرعة.

وتجتهد التقارير للتوصل إلى تصور تفصيلي عن حجم وتوجه التأثر في كل قطاع حاليا وحتى انتهاء الأزمة، بحيث يتم بقدر الإمكان اقتراح حلول سريعة مطلوبة لتقليل الآثار السلبية بشكل متوازن ومتكامل الأبعاد تستكمل الجهود الجادة التي تبذلها الدولة في هذا الشأن، فضلا عن طرح حلول أخرى على المدى الأطول تخص أوجه الضعف المؤسسي الموجود بالفعل والذي كشفته الأزمة بوضوح وحان الوقت لإصلاحه جذريا بما يحسن من الجهود التنموية في مرحلة ما بعد الأزمة.

“The pessimist sees difficulty in every opportunity. The optimist sees the opportunity in every difficulty”

Winston Churchill

"يرى المتشائم الصعوبة في كل فرصة، أما المتفائل فيرى الفرصة في كل صعوبة."

وينستون تشرتشل

أولا: توصيف موجز حول موضوع التقرير

قطاع السياحة[1] هو بطبيعته قطاع بالغ الحساسية والتأثر بالأحداث المحلية والعالمية خصوصا السلبية منها، لذلك تتعرض السياحة في مصر إلى أزمة كبيرة بسبب ظهور وتفشي فيروس كورونا عالميا، ونبدأ بعرض أهم ملامح القطاع للتمكن من الوقوف فيما بعد على التداعيات السلبية المرجح تعرضه لها.

- تستحوذ الدول الأوروبية على النصيب الأكبر من السائحين القادمين إلى مصر بنصيب يتجاوز في المتوسط الـ 50 %، تتقدمها ألمانيا (13%) ثم روسيا (12%) ثم المملكة المتحدة (7%) وإيطاليا (3%)، أما منطقة الشرق الأوسط فتشغل المركز الثاني بنحو 22%، يليها الدول الإفريقية بنحو 7%، وتليها دول آسيا والباسيفيك بنحو 6.6%.
- السياحة قطاع كثيف العمالة، يبلغ عدد العاملين به نحو 1.8 مليون عامل في عام 2014 (أحدث بيان متاح)، ما يمثل نحو 9.5% من إجمالي العمالة في كافة القطاعات (المجلس العالمي للسفر والسياحة).
- تساهم السياحة في المتوسط بنحو 12% من الناتج المحلي الإجمالي[2] (المساهمة المباشرة وغير المباشرة).
- بلغت الإيرادات السياحية 12.6 مليار دولار عام 2019/2018 كأعلى إيراد للسياحة في تاريخها.
- بلغ عدد السائحين القادمين إلى مصر 9.8 مليون سائح عام 2018/2017 مقارنة ب 6.6 مليون سائح العام السابق له، أي بمعدل نمو 49%.
- بلغ عدد الليالي السياحية 102.6 مليون ليلة عام 2018/2017 بارتفاع كبير عن العام السابق له (102%).

[1] تم الاستعانة في هذا التقرير بأحدث بيانات منشورة متاحة من المصادر المصرية (النشرات الشهرية للبنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة السياحة) والمصادر العالمية، وكل من مرصد التنافسية لقطاع السياحة وخارطة الطريق لقطاع السياحة في مصر الصادران عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بالإضافة إلى التشاور مع العديد من خبراء قطاع السياحة.

[2] التقرير الصادر عن المجلس العالمي للسفر والسياحة عام 2019.

- تتجه نسب الإشغال الفندقي نحو الانخفاض خلال الفترة (2012-2016)، وإن كان ارتفع المتوسط العام عام 2017 ليبلغ 34% مقارنة بالعام السابق المقدر بنحو 30%.
- هناك توزيع غير متوازن لتصنيف السياحة الوافدة إلى مصر لصالح «السياحة والترفيه» مقارنةً بمثيله في العالم، وكذلك من حيث طرق الوصول حيث يشغل النقل الجوي نصيبا هائلا.
- تستحوذ سياحة الشواطئ والترفيه والسياحة الثقافية على نصيب يفوق 95% وبفارق هائل عن باقي بنود أنواع السياحة في مصر.
- يتراوح مستوى الإنفاق[3] للسياح الوافدين إلى مصر من 25 دولار إلى 250 دولار فما فوق.
- يختلف مستوى الإنفاق وفقا لجنسية السائح (الدول العربية الأكثر إنفاقا)، ونوع السياحة (سياحة المعارض والمؤتمرات الأكثر عائد).
- ينقسم إنفاق السائح (سياحة ثقافية) في المتوسط إلى: 40% إقامة، 35% انتقالات، 10% مزارات، 12-15% مصاريف شخصية. أما السياحة الشاطئية فيُخصص نحو 97% من الإنفاق للفنادق بما تشتمله من خدمات.
- معظم المؤسسات العاملة بقطاع السياحة تحصل على مستحقاتها في تعاملاتها بنهاية الشهر، حيث لا يكون التعامل بعملية سياحية واحدة ولكن بمجموع العمليات خلال فترة معينة غالبا تكون شهر.
- عام 2010/2009 هو العام الأكثر استقبالا للسياح ومساهمة في الصادرات الخدمية، بينما عام 2016/2015 هو الأقل خلال الفترة.
- كان عام 2020/2019 يبشر بمزيد من التحسن مقارنة بالعام السابق له، حيث بلغت الإيرادات السياحية في الربع الأول (يوليو-سبتمبر) نحو 4.2 مليار دولار مقارنة بـ 3.2 مليار دولار للربع المناظر من العام السابق، كما بلغت الإيرادات السياحية نحو 2 مليار دولار لشهري ديسمبر 2019 ويناير 2020، و2 مليار دولار لشهر فبراير من نفس العام

[3] تم تقدير مستوى الإنفاق وفقا لمتوسط تقريبي لمستوى الإنفاق في الليلة السياحية.

والذي تحققت فيه طفرة ملحوظة كان من المتوقع استمرارها لباقي العام المالي لولا اندلاع أزمة الكورونا.

- قطاع السياحة شديد التشابك مع القطاعات الأخرى (الغذائية، المنسوجات والمفروشات، الصناعات اليدوية،... وغيرها)، وبالتالي فإن أي صدمات يتعرض لها تؤدي إلى آثار مباشرة على القطاع نفسه وغير مباشرة على القطاعات الأخرى.
- تعرض قطاع السياحة للعديد من الأزمات خلال العقد الحالي، فتكبد خسائر فادحة منذ بدء التداعيات السلبية لثورة 25 يناير 2011 وحتى 2017/2016، كما يتضح من الجدول أدناه:

العام	الأزمة	الأثر على أعداد السياحة الوافدة	الأثر على العائد السياحي
2011/2010	تداعيات ثورة يناير	%13.3-	%8.6-
2012/2011	بدء التعافي من تداعيات ثورة يناير	%8.2-	%11-
2014/2013	تداعيات ثورة يونيو	%34.8-	%48-
2016/2015	حظر بعض الدول سفر مواطنيها لمصر	%32.6-	%48.9-

المصدر: تم حساب معدلات النمو وفقا لبيانات النشرات الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي.

ونتج عن هذه الأزمات السابقة تراجع في الحركة السياحية كما يلي:

- انخفض عدد السائحين الوافدين من 14 مليون سائح عام 2010/2009 إلى 6.6 مليون سائح عام 2017/2016.
- تراجعت الإيرادات السياحية بنحو 78% عام 2016 مقارنةً بعام 2010 وفقا لما ورد من بيانات من وزارة السياحة.
- حظر بعض الدول الأجنبية على مواطنيها السفر إلى مصر في أعقاب سقوط الطائرة الروسية فوق سيناء عام 2015، واستمر الحظر حتى 2017 وهي ألمانيا، النرويج، بلجيكا، فنلندا، السويد، الدانمارك، بالإضافة إلى المملكة المتحدة (تم رفع الحظر في أكتوبر 2019) وروسيا، وهي من الدول الأكثر إيفادا للسائحين إلى مصر.
- وبالتالي فقد عجز أصحاب المنشآت السياحية عن الوفاء بالعديد من التزاماتهم المالية بالإضافة إلى تعثر نحو 90% من الفنادق، وتسريح عدد كبير من العمالة.

ثانيا: صدمات الطلب والعرض في إطار دورة الأزمة

أ) وضع السياحة في العالم

- لا يمكن دراسة صدمات العرض والطلب على قطاع السياحة في مصر بمعزل عما يحدث في العالم، لذلك كان من الضروري متابعة ما طرأ على القطاع عالميا. فقد بلغ إجمالي خسائر قطاع السياحة عالميا منذ بدأ ظهور الفيروس نحو 12 مليار دولار أمريكي، إضافة إلى خسائر قطاع الطيران والتي قُدرت بحوالي 5 مليار يورو (5,5 مليار دولار أمريكي).
- قدرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح عالميا قد ينخفض عام 2020 بنسبة تتراوح بين 1% و3 %، بدلا من نمو يتراوح بين 3% و4%، كما كان متوقعا لعام 2020[4] في بداية يناير من هذا العام، مما يُتوقع مبدئيا أن يسفر عن خسارة في الإيرادات السياحية العالمية ما بين 30 و50 مليار دولار، وأن أكثر الوجهات السياحية المتضررة هي الوجهات

[4] World Tourism Barometer Nº18 January 2020.

السياحية في منطقة آسيا والباسيفيك والتي تقدر خسائرها بحوالي 7 مليار دولار أمريكي حتى آخر بيان صادر عن المنظمة.

ب)وضع السياحة في مصر

- بشكل عام لا توجد أرقام دقيقة معلنة حتى الآن بشأن مدى تأثر قطاع السياحة في مصر بانتشار الفيروس. حيث تم الإعلان عن انخفاض بنسبة 70-80% في الحجوزات الجديدة للوجهات المصرية خلال الأسبوع الثاني من شهر مارس، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.[5]
- يرتبط التأثير المتوقع على جانبي الطلب والعرض بالمرحلة التي نحن بصددها من دورة الأزمة، وعلى ذلك يمكن أن نتتبع خمس مراحل زمنية وفقا لدورة الأزمة، ويلخص الشكل التالي هذه المراحل وذلك على النحو الآتي:

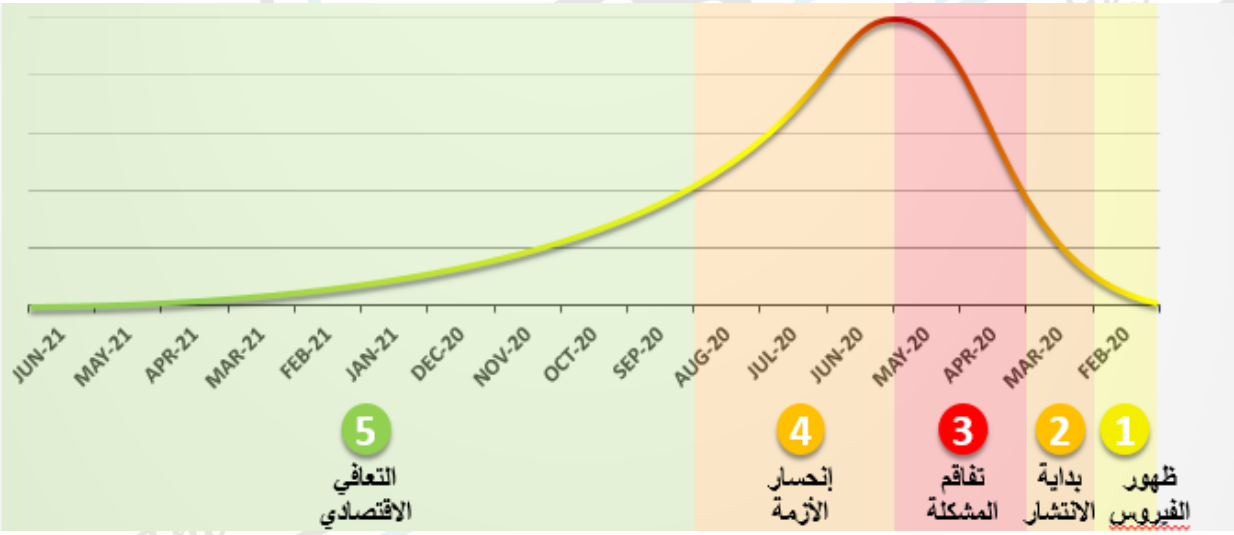

<u>فيما يلي توصيف موجز لكل مرحلة:</u>

المرحلة الأولى: ظهور الفيروس

شهدت بداية الأزمة وتفاقمها في الصين فقط، ولم يتأثر باقي العالم ومنه الدول الأوروبية والدول العربية بالأزمة بعد.

[5] وفقا لتصريح لرئيس غرفة شركات ووكالات السفر والسياحة بموقع جريدة المال.

المرحلة الثانية: بداية الانتشار

انتشار واسع للفيروس عالميا، وتأثرت الدول الأوروبية بشدة به وبدأت الدول العربية في التأثر مع نهاية شهر فبراير وبادرت باتخاذ تدابير احترازية منعا لانتشار الفيروس.

المرحلة الثالثة: تفاقم المشكلة

تفاقم الوضع في العالم وإجراءات مشددة في الدول الأوروبية والعربية وخاصة السعودية وتفاقم كبير للأزمة في إيطاليا وبدايات انحسار الفيروس في الصين وبداية انتشار الفيروس في الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الرابعة: انحسار الأزمة

بداية التعافي من الفيروس عالميا بدءا من الصين ويتوقع أن تليها الدول الأوروبية، وأخيرا، الدول العربية والولايات المتحدة.

المرحلة الخامسة: التعافي

التعافي الكامل بشكل تدريجي لجميع الدول ومنها الدول العربية وإن كان يتوقع تأخر تعافي الأخيرة بحكم قوة تأثرها بالاقتصاد العالمي وضعف تأثيرها فيه.

ويطرح الجدول أدناه سيناريوهات محتملة[6] لحركة النشاط السياحي والعائد السياحي وفقا لدورة الأزمة وفي ضوء الاحتمالات المختلفة لصدمتي العرض والطلب في ضوء الافتراضات والمفاهيم التالية:

1. صدمة الطلب السياحي: انخفاض عدد السائحين الذين يسافرون أو يرغبون في السفر إلى مصر.
2. صدمة العرض السياحي: انخفاض قدرة قطاع السياحة في مصر على تقديم الأنشطة والفعاليات والخدمات والمنتجات السياحية لإنجاح تجربة السفر لدى السائحين (خدمات الإقامة والترفيه ووسائل النقل الجوي والبري والعمالة).

[6] ينبغي قراءة هذه التقديرات بحذر حيث قد تتطلب التوقعات مزيد من المراجعات نظرا لما يطرأ من تطور على تفشي الفيروس يوما بعد يوم، ولا تزال مدته ونطاقه غير معروفين.

3. يركز التحليل على السياحة الخارجية فقط حيث إن لها النصيب الأكبر (90%) مقارنة بالسياحة الداخلية (10%).
4. تم استبعاد سياحة الحج والعمرة حيث يختص التحليل بحركة السياحة الوافدة إلى مصر.
5. تم تقدير الإيراد السياحي المباشر لعام 2020/2019 بالاعتماد على صدور البيان الخاص بالربع الأول والذي بلغ 4.2 مليار دولار وفقا لأحدث نشرة شهرية إحصائية للبنك المركزي، ووفقا للمتوسط الشهري لإيرادات عام 2019/2018 (1 مليار دولار)، بالإضافة إلى ما تحقق من طفرة خلال شهر فبراير وتوقع استمرار هذا المتوسط الشهري البالغ 2 مليار دولار (حال عدم ظهور الفيروس)، فيما عدا الفترة من يونيو إلى منتصف يوليو (خارج فترة الذروة السياحية) التي يتحقق فيها في المعتاد نحو 700 إلى 800 مليون دولار.
6. يتضح من الأزمات أن صدمة الطلب لها أثر أكبر كثيرا من صدمة العرض نتيجة حظر بعض الدول سفر مواطنيها لمصر.

ويطرح الجدول التالي سيناريوهات محتملة لأعداد السياح الوافدين وللعائد السياحي للحالة المصرية وفقا لدورة الأزمة الموضحة سالفا وفي ضوء ما تم من افتراضات سابقة:

المرحلة	صدمة الطلب و/ أو العرض	التحليل	الأثر على العائد السياحي
ظهور الفيروس (ديسمبر 2019- يناير 2020)	لا يوجد صدمة في جانبي الطلب والعرض	- الأزمة منحصرة في الصين فقط. - لم ينتشر الفيروس بعد في الأسواق الأوروبية والعربية وهي الأكثر إيفادا للسائحين إلى مصر. - أما الصين فهي ليست من الأسواق الكبيرة لمصر	- لا يوجد أي أثر سلبي على النشاط السياحي في مصر خلال هذه الفترة. - حقق القطاع إيرادات بما يقدر بنحو 2 مليار دولار حيث حقق القطاع في المتوسط مليار دولار كإيراد

		وإن كانت مستهدفة، وبالتالي لم تؤثر على حركة السياحة هذه الفترة.	شهري العام المالي السابق واستمر بنفس معدل النمو خلال شهري ديسمبر ويناير.
بداية الانتشار (فبراير- منتصف مارس 2020)	صدمة طفيفة في جانبي الطلب والعرض، لم تبدأ سوى من الأسبوع الثاني من مارس	- وصول الأزمة للدول الأوروبية والعربية. - لكن لم تتأثر مصر بعد بالأزمة واستمر النشاط السياحي بشكل طبيعي. - حقق فبراير أعلى عائد سياحي مقارنة بالأعوام السابقة (2 مليار دولار). - حقق الأسبوع الأول من مارس عائد (نصف مليار دولار) أقل من المتوقع وإن كان مقارب للعوائد الشهرية المناظرة من العام السابق. - بدءا من الأسبوع الثاني من مارس، زاد الذعر من الفيروس وبدأ النشاط السياحي في مصر في التراجع. - تم الإعلان عن إلغاء 70-80% من الحجوزات المستقبلية وإغلاق العديد من القرى السياحية لعدم وجود إشغالات بها. - عدم حصول الشركات السياحية على مستحقاتها من الخارج، وبالتالي تأخر سدادها أيضا للفنادق.	لم تحدث خسائر في القطاع، حيث تحقق إيراد سياحي للفترة بنحو 2.5 مليار دولار، وإن كان انخفض العائد السياحي في مارس بنحو 75% مقارنة بالرقم المتوقع له.
المرحلتان الثالثة "تفاقم المشكلة" والرابعة	- صدمات عنيفة في الطلب والعرض تصل إلى الشلل التام	- انتشار الذعر في العالم وتفشي المرض في الدول الأكثر إيفادا للسائحين إلى مصر (خصوصا إيطاليا واسبانيا وألمانيا).	- توقع حدوث أثر سلبي كبير بخسارة تقدر بنحو 6 مليار دولار (حيث تحقق عائد فعلي يقدر بنحو 10.7 مليار دولار خلال الأرباع الثلاث الأولى (يوليو

"انحسار الأزمة"[7] (منتصف مارس - أغسطس 2020)	في حركة السياحة.	- ألغت اسبانيا 40% من حجوزاتها إلى مصر في شهر مارس. - تعليق رحلات الطيران من وإلى مصر وفي العديد من دول العالم ومنها الدول الأوروبية والعربية. - غياب أي حجوزات سياحية جديدة. - إعلان حظر التجول في مصر وفي العديد من دول العالم.	2019- مارس 2020))، ثم ستتوقف الحركة السياحية تماما، وذلك مقارنة بالعائد المقدر بنحو 16.7 مليار دولار الذي كان متوقع تحقيقه في العام المالي 2020/2019. - ذلك يعني خسارة ما يعادل 35% من الإيرادات السياحية التي كان متوقع تحقيقها للعام 2019/ 2020.
التعافي اعتبارا من سبتمبر 2020	- استمرار الشلل السياحي العالمي وفي مصر حتى يونيو 2021[8] على الأقل.	- التعافي من الفيروس سيصحبه تعافي القطاعات الإنتاجية (صناعة، زراعة،...) بالأساس، وليس قطاع السياحة لكونه من أنشطة الرفاهية، والأولوية ستكون لغيره من الأنشطة اللازمة لتعافي الاقتصادات. - سيعود الطيران في الأغلب برحلات العمل والشحن وليس الرحلات السياحية.	- استمرار الأثر السلبي على قطاع السياحة. - الإيراد السياحي صفر. - تقدر الخسارة في الإيرادات السياحية بنحو 18.4 مليار دولار (هو نفس قيمة العائد الذي كان متوقع تحققه للعام المالي 2021/2020)[9].

المصدر: إعداد المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

من المؤكد أن أي انخفاض في الإيرادات السياحية يعني تراجع أحد أهم موارد النقد الأجنبي، وحدوث عجز في ميزان المدفوعات والاحتياطي من النقد الأجنبي وذلك بافتراض أن باقي موارد النقد لم تتغير وهذا افتراض غير واقعي، وبالتالي من المتوقع أن يكون التأثير أعنف من ذلك في ظل التشابكات ما بين القطاعات والتأثيرات السلبية المتوقعة على باقي مصادر

[7] تم دمج المرحلتين الثالثة والرابعة لشدة الارتباط فيما بينهما وعدم توقع حدوث تغيرات جوهرية بينهما.

[8] تتوقع المنظمات العالمية، ومن أهمها المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره الصادر في 17 مارس 2020، أن يتعافى قطاع السياحة عالميا ويعود إلى معدلاته الطبيعية بعد مرور 10 أشهر من السيطرة على انتشار الفيروس.

[9] تم حساب الخسارة/العائد المتوقع لعام 21/20 بافتراض تحقق معدل نمو سنوي 10% مشابه للمتوسط العام للنمو السنوي المعتاد لحركة السياحة في مصر (خارج أعوام الأزمات والأعوام التالية لها).

النقد الأجنبي الأخرى، كما سيكون حجم العجز في ميزان المدفوعات وفي الاحتياطيات أكبر. يتطلب ذلك ضرورة توجيه الدولة جهودها للحفاظ على الصادرات والاستثمارات بشكل عام.

ثالثا: التدخلات المطلوبة لتخفيف آثار الآزمة

يتعين وضع إجراءات تطبق بشكل فوري لمساعدة قطاع السياحة على تجاوز فترة انتشار هذا الوباء ليتمكن القطاع من التعافي سريعا فور انتهاء الوباء، وتجنب تسبب هذه الأزمة العارضة في مشكلات خطيرة قد تدوم لسنوات كإفلاس العديد من العاملين بالقطاع وتسريح العديد من العمالة، ومن أهم الإجراءات المقترحة:

- التخفيف على المتضررين من خلال مد المواعيد النهائية المحددة لسداد ضرائب الشركات والضرائب العقارية وغيرها من الضرائب وتمديد آجال استحقاق القروض وإعادة جدولتها بدون فوائد، على أن تمتد هذه التسهيلات لفترة عام على الأقل بعد عودة النشاط السياحي إلى معدله الطبيعي.
- تقديم حوافز تمويلية لإعادة تأهيل المنشآت السياحية:
  - تفعيل صندوق إعانات الطوارئ لدعم القطاع بسيولة نقدية لمواجهة المصروفات الضرورية من رواتب وإيجارات ومرافق، على أن يتم استردادها بعد عودة النشاط السياحي بعام وبدون فوائد
  - تفعيل صندوق الاستثمار السياحي بالمشاركة بين وزارة السياحة والقطاع الخاص "Papyrus"
  - قيام أصحاب المولات التجارية بإعفاء المستأجرين أصحاب السجلات التجارية التي تشمل المطاعم والكافيهات من الإيجار الشهري لمدة 6 شهور
  - إعفاء هيئة التأمينات الاجتماعية للمنشآت السياحية من سداد التأمينات الاجتماعية لأصحاب العمل والموظفين في استمارة 2 لمدة 6 شهور.
  - إعفاء المنشآت السياحية من سداد فواتير الكهرباء والمياه والغاز الطبيعي.

- تعقيم كافة المنشآت السياحية مع التشديد على تطبيق معايير الصحة والنظافة (تم الإعلان عن ذلك بالفعل)، مع وضع آلية للمتابعة والتفتيش باستمرار على مستوى النظافة في كافة المنشآت السياحية، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في ذلك، لتكون مصر "Hygiene Clean Destination".
- إجراء دورات تدريبية مكثفة للعمالة بالقطاع لضمان الحفاظ على مهاراتهم وعدم هجرتهم من قطاع السياحة لصالح قطاعات أخرى.
- استمرار الترويج لمصر كمقصد سياحي عالمي، وخصوصا المتحف الكبير المقرر افتتاحه قبل نهاية العام الحالي.

في إطار جهود الحكومة المصرية للحد من التأثيرات السلبية لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري، اتخذت الحكومة عددا من القرارات والإجراءات الصحيحة[10]، والتي تصب في مصلحة قطاع السياحة في مصر وتقدم له الدعم اللازم، وإن كانت تفاصيل وآليات التطبيق مازالت غير واضحة مما يسبب القلق للمجتمع السياحي بشأن مستقبل القطاع.

رابعا: أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة[11]

كشفت الأزمة عن وجود اختلالات مؤسسية فيما يخص قطاع السياحة في مصر، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي مع اقتراح عدد من الإجراءات لعلاج هذه الاختلالات:

أوجه الضعف	الإجراءات المقترحة
الخلط في الاختصاصات بين وضع السياسات وتنفيذها ومتابعة أداء القطاع	إجراء تطوير مؤسسي يحقق الفصل الواضح بين المهام الثلاثة، لضمان جدوى وجودة القرارات والإجراءات المتخذة
تعدد جهات الإشراف على المنشآت السياحية (نحو 32 جهة) وضعف التنسيق بينها	تحديد جهة واحدة للإشراف تقوم بالتواصل والتنسيق مع الجهات الأخرى
عدم وضوح الرؤية الخاصة بلجنة الأزمات	توضيح اختصاصات وآليات عمل لجنة الأزمات بين اتحاد الغرف السياحية ووزارات السياحة والطيران والمطارات

[10] مرفق قائمة بهذه الإجراءات في نهاية هذا التقرير.
[11] يتناول هذا التقرير عددا من أهم الإجراءات المقترحة لإعادة هيكلة القطاع، وهناك سرد أكثر تفصيلا بشرح هذه الإجراءات وغيرها بتقرير أعده المركز المصري للدراسات الاقتصادية عام 2018 بعنوان "مقترح لخارطة الطريق للنهوض بالسياحة في مصر"، ويمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي http://www.eces.org.eg/cms/NewsUploads/Pdf/2018_12_15-12_43_91c2e8573.pdf

أوجه الضعف	الإجراءات المقترحة
	وغيرها من الجهات المعنية لتفادي التضارب في القرارات وضمان تطبيقها
عدم وجود استراتيجية مستدامة للقطاع لا تتغير بتغير القيادات بوزارة السياحة وتكون بالتعاون مع خبراء القطاع	تم الإعلان بالفعل عن اتفاق اتحاد الغرف السياحية عن إعداد استراتيجية طويلة المدى لتطوير القطاع السياحي، وإن كان يجب الإعلان عن آليات مؤسسية تضمن تطبيق هذه الاستراتيجية واستدامتها
الافتقار إلى منظومة دقيقة لمتابعة الأداء لعناصر الاستراتيجيات المعلنة والقرارات الصادرة	متابعة أداء القطاع بواسطة لجنتي السياحة والثقافة بالبرلمان والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتأكد من: - تحقق المستهدف من أهداف كمية ونوعية وسلامة السياسات والإجراءات المتخذة من الدولة - تطبيق القرارات بالشكل الصحيح حيث يصدر العديد من القرارات التي تكون سليمة في جوهرها ولكنها تواجه صعوبات في تفعيلها في الواقع
عدم توافر قاعدة بيانات خاصة بالقطاع أو تأخرها في النشر الرسمي	ضمان توفير بيانات محدثة خاصة بالقطاع ككل وقطاعاته الفرعية على أن تكون متاحة بشفافية وانتظام لمجتمع الأعمال السياحي للمساهمة في بناء القدرات الفنية للقطاع
ضعف مستوى العديد من الفنادق المصرية خاصة الأربع والثلاث نجوم منها	إعادة تأهيل الفنادق وفقا للمعايير الجديدة (New Norms) لتصنيف الفنادق المصرية لمواكبة المعايير الدولية في المنافسة، بحيث تشتمل معايير التصنيف على المكونات الثابتة بالفندق مع إضافة عدد من المعايير المتغيرة كأسلوب الخدمة المقدمة ومراعاة المعايير البيئية والصحية

مرفق

أهم القرارات الرسمية الصادرة للحد من التداعيات السلبية لتفشي فيروس كورونا ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقطاع السياحة (مرتبة زمنيا من الأحدث إلى الأقدم)

تاريخ صدور القرار	محتوى القرار
22 مارس	قرار رئيس الجمهورية بإطلاق مبادرة إحلال وتجديد الفنادق السياحية واساطيل النقل السياحي وتأجيل مستحقات الشركات
22 مارس	أكد الاتحاد المصري للغرف السياحية والغرف التابعة له، فيما يخص العاملين في المنشآت الفندقية، على الالتزام بالاستمرار في دفع الرواتب للعاملين والتكفل بإقاماتهم، هذا إلى جانب التبرع لشراء عدد 160 ألف وحدة لإجراء الفحص الطبي السريع للعاملين في القطاع السياحي، وتخفيض التواجد اليومي للعمالة الموجودة في فنادق القاهرة والجيزة بنسبة 50%
22 مارس	فيما يتعلق بإجراءات تعقيم المنشآت الفندقية والسياحية، تعاقدت وزارة السياحة والآثار مع شركتين عالميتين متخصصتين في مجال الصحة والسلامة بغرض المرور على كافة المنشآت الفندقية على مستوى الجمهورية، بما يضمن تطبيق خطوات التعقيم الصحيحة في الفنادق وضمان فاعليتها، وكذا إعداد الإجراءات والقوائم المرجعية الخاصة بعمليات التعقيم في المنشآت الفندقية، وإجراء نماذج محاكاة للتعامل مع انتشار العدوى في المنشآت الفندقية
22 مارس	إتاحة وزارة السياحة والآثار الإجراءات التوعوية الصحية لمختلف العاملين في الفنادق، بما يضمن نشر هذه المعلومات الصحية على نطاق واسع للعاملين في مجال السياحة
22 مارس	قيام الاتحاد بالتواصل مع بيت الخبرة العالمي للاتفاق على إعداد استراتيجية طويلة المدى لتطوير القطاع السياحي
19 مارس	بالإشارة إلى المبادرات الصادرة عن البنك المركزي المصري والتي استهدفت تمويل كل من القطاع الخاص الصناعي الصادرة في 12 ديسمبر 2019، والتمويل العقاري لمتوسطي الدخل الصادرة في 19 ديسمبر 2019، ودعم إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي الصادرة في 8 يناير 2020، تقرر تعديل سعر العائد الخاص بالمبادرات التالية ليصبح 8% (يحسب على أساس متناقص) بدلاً من 10%: أ- مبادرة القطاع الخاص الصناعي ب-مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل ج- مبادرة دعمإحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي.

19 مارس	قرار رئيس مجلس الوزراء بغلق المطاعم والمقاهي والكافيتريات والكافيهات والكازينوهات والملاهي والنوادي الليلية والمراكز التجارية من 7 مساء إلى 6 صباحا حتى 31 مارس القرار لا يسرى على المخابز ومحال البقالة والصيدليات والسوبر ماركت سواء المتواجدة بالمراكز التجارية أو خارجها
19 مارس	وقف السياحة الداخلية 14 يوما بـ 4 محافظات لمنع انتشار كورونا
18 مارس	غلق جميع المنافذ البرية بمحافظة جنوب سيناء لمواجهة كورونا
18 مارس	منع مغادرة أي فرد من الأطقم العاملة في المنشآت السياحية بـ3 محافظات وهى: الأقصر وأسوان وجنوب سيناء
18 مارس	الإعفاء الكامل من ضريبة الدمغة للعمليات الفورية لتنشيط حجم المعاملات اليومية
18 مارس	تخفيض جميع مصروفات «البورصة» و«مصر المقاصة» و«الرقابة المالية» وصندوق «حماية المستثمر»
18 مارس	تخفيض قيمة الاشتراك المقرر لصندوق «حماية المستثمر» عن عمليات تداول الأوراق المالية في البورصة المصرية بنسبة ٥٠%
17 مارس	مَد مُهلة تقديم القوائم المالية للشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة والشركات الخاضعة لإشراف الهيئة عن الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 إلى 30 ابريل 2020 والفترة المنتهية في 31 مارس 2020 إلى 15 يونيو 2020
17 مارس	تعليق العروض التي تقام بدور السينما والمسارح
17 مارس	تأجيل سداد الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية لمدة 3 أشهر، والسماح بتقسيط الضريبة العقارية المستحقة على المصانع والمنشآت السياحية عن الفترات السابقة، من خلال أقساط شهرية لمدة 6 أشهر.
17 مارس	رفع الحجوزات الإدارية على كافة الممولين الذين لديهم ضريبة واجبة السداد مقابل سداد 10% من الضريبة المستحقة عليهم وإعادة تسوية ملفات هؤلاء الممولين من خلال لجان فض المنازعات
16 مارس	البنك المركزي يصدر مبادرة جديدة للعملاء المتعثرين من الأفراد: ويتم بموجب تلك المبادرة إسقاط كافة العوائد المتراكمة بعد التعثر والتنازل عن جميع القضايا المتداولة والمتبادلة بين البنك والعميل لدى المحاكم فور الاتفاق على شروط السداد، بالإضافة إلى إلغاء حظر التعامل معهم وتحرير الضمانات والرهون الخاصة بتلك المديونيات عند قيام العميل بسداد نسبة 50% من صافي رصيد المديونية بدون العوائد المهمشة خلال الفترة حتى 31 مارس 2021، علاوة على استفادة العملاء الذين قاموا بالسداد قبل 30 سبتمبر 2019 بذات شروط المبادرة والتي تأتى في إطار

	المبادرات الصادرة عن البنك المركزى في الآونة الأخيرة والخاصة بالعملاء غير المنتظمين في السداد من الأشخاص الاعتبارية
16 مارس	قرار البنك المركزى بتأجيل سداد كل الالتزامات واقساط القروض حتى الشخصية لمدة ٦ شهور
16 مارس	تعليق حركة الطيران في كافة المطارات المصرية من 19حتى 31 مارس
16 مارس	اجتماع وزير السياحة والآثار ووزير الطيران المدني والتأكيد على أنه لن يتم غلق المجال الجوي المصري خلال مدة التعليق وأن المطارات المصرية سوف تستمر في استقبال الطيران العارض والدائم (بدون ركاب) وذلك للسماح للوفود السياحية المتواجدة حالياً بمصر باستكمال برامجهم السياحية ومغادرتهم والعودة إلى بلادهم في مواعيد سفرهم المقررة على رحلاتهم وذلك دون استقدام أي وفود جديدة خلال فترة تعليق الطيران
16 مارس	قرار البنك المركزي بخفض أسعار العائد الأساسية لديه بواقع 300 نقطة أساس ليصبح سعر عائدي الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية عند مستوى 9.25% و 10.25% و 9.75%على الترتيب، وسعر الائتمان والخصم عند مستوى 9.75%.
16 مارس	توجيه رئيس الوزراء بتعقيم كافة الفنادق والمنشآت السياحية في فترة تعليق الرحلات السياحية

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ECES 2020 المركز المصري للدراسات الاقتصادية (c)
جميع الحقوق محفوظة